

بيروت في ٢٦/١٢/٢٠١٨

جانب النيابة العامة المالية الموقرة

إخبار

مقدم من:

- النائبة بولا يعقوبيان.
بوكالة المحامي لؤي ضاهر غندور
بموجب سند توكيل مرفقة صورة عنه
ربطاً.

(مستند رقم ١)

بوجه:

- مجهول.
- ومن يظهره التحقيق فاعلاً أو شريكاً أو متدخلاً.

الموضوع: تبديد وهدر المال العام ورشوة وسرقة أموال عمومية وتزوير جنائي واختلاس
واستثمار الوظيفة وصرف نفوذ وكتم معلومات وغيرها.

**

**

**

أولاً: في الوقائع:

- بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢١ غرّد السيد وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل على
حسابه على موقع التواصل الإجتماعي "تويتر" قائلاً:

"قد يضحك علينا البعض لأننا نسعى لنجمع مئة دولار
من ألف شخص في الشهر لنحصل على مئة ألف
دولار شهرياً لأنني أعرف أن هذا الرقم هو أقل من
حصّة فريق معيّن من البواخر وآخر من بوخر النفط
والتزام طريق أو مطار أو مرفأ أو خدمة اتصالات أو
طبع بطاقات أو غير ذلك"

- وقد أشار السيد الوزير بصراحة في تغريدته الى وجود "حصص" و "عمولات" لأشخاص وفرقاء سياسيين من صفقات بواخر الكهرباء وبواخر النفط والتزامات الطرق وتلزيقات المطار والمرافأ والاتصالات وطبع البطاقات وغيرها من الصفقات العمومية.

ثانياً: في القانون

بما أن التغريدة الواردة أعلاه تتضمن إقراراً بوجود تلاعب و عمولات وحصص ورشاوى ومنافع غير مشروعة في صفقات بواخر الكهرباء وبواخر النفط والتزامات الطرق وتلزيقات المطار والمرافأ والاتصالات وطبع البطاقات وغيرها من الصفقات العمومية.

وبما أن الإقرار المذكور أعلاه قد ورد على لسان وزير الخارجية والمغتربين وهو أحد المتحدثين بإسم الحكومة وهو رئيس أكبر كتلة نيابية في البرلمان وكان قد تولى شخصياً إحدى الوزارات المعنية بشكل مباشر بالصفقات المشمولة بإقراره، الأمر الذي يجعل كلامه لهذه الناحية كلاماً موثقاً صادراً عن شخص مسؤول.

وبما أن الأفعال التي أقر بها السيد الوزير تشكل جرائم يعاقب عليها القانون ليس أقلها جرائم الرشوة وتبديد وهدر المال العام وسرقة الأموال العمومية والتزوير والإختلاس وإستثمار الوظيفة وصرف النفوذ وغيرها.

وبما أن عدم إبلاغ السلطات القضائية والسلطات المختصة الاخرى عن تلك الجرائم من قبل من إطلع عليها أو علم بها بحكم موقعه يشكل جرم كتم المعلومات.

وبما أن الوزير المقرّ كان قد تولى إحدى الوزارات المعنية بالصفقات الواردة في إقراره وهو لا يزال على إطلاع ومعرفة بدقائقها بعد أن تولاه مستشاره وأحد أعضاء حزبه.

لذلك،

نتقدم بالإخبار الراهن أملين الاستماع للسيد وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل وسؤاله عن الصفقات والجرائم التي قصدتها في تغريدته الأنفة الذكر وتفصيلها والجهة التي عقدتها واستفادت منها بالإضافة الى سؤاله عن هوية الأشخاص الذين قصدهم بإقراره وسؤاله عما إذا كانت أي من هذه الجرائم قد ارتكبت في صفقات تمت أثناء توليه لوزارة الطاقة والمياه لكي يتم إتخاذ المقتضى القانوني بهذا الشأن، وإجراء التحقيقات اللازمة لمعرفة هوية المرتكبين والشركاء والمتدخلين والمسهلين والمستفيدين من الجرائم المذكورة في إقرار وزير الخارجية وتوقيف كل من تظهره التحقيقات فاعلاً أو شريكاً أو متدخلاً وإحالته أمام القضاء المختص لمحاكمته وإنزال أشد العقوبات بحقه بالجرائم التي سببها التحقيقات ولاسيما جرائم الرشوة وتبديد وهدر المال العام وسرقة الأموال العمومية والتزوير والإختلاس وإستثمار الوظيفة وصرف النفوذ محتفظين بحق إتخاذ النائبة بولا يعقوبيان صفة الإدعاء الشخصي بعد إنتهاء التحقيقات كونها أحد نواب الأمة وكونها مواطنة متضررة بشكل مباشر من الجرائم موضوع الإخبار.

بكل إحترام،

بالوكالة


المحامي لؤي ضاهر غندور